

المناطق التي تقع فيها هبذة المدن ، وبالتالي فانهم سيقومون بدور المحافظين .

واوضح بيرس ان هذا المشروع اداري بحت ولا يجب في اي حال اعتباره بمثابة مبادرة سياسية من اجل انشاء دولة فلسطينية . ولكن من المحتمل ان يثير بعض المشكلات على الصعيد القانوني — كما ذكرت يديعوت ارونوت — اذ ان القانون الاردني الذي ما زال معمولاً به في الضفة الغربية يحدد بدقة دور رؤساء المجالس البلدية .

واشار خبير الشؤون العربية في صحيفة يديعوت ارونوت الى انه يتحتم في هذه الحالة ادخال تعديلات على هذا القانون بشكل او باخر . وقال ان الخطوط العريضة لهذا المشروع معروفة في الاراضي المحتلة على رغم انه لن يتم عرضه الا بعد موافقة الحكومة الاسرائيلية عليه . كما اوضح ان المشروع قابل بفتور . وقال ان عددا من الاشخاص يرون فيه فرصة لاقامة ادارة من ابناء الضفة الغربية فقط « قد تصبح في الوقت اللازم قاعدة لاقامة دولة فلسطينية » . لكن البعض الاخر يعربون عن شكوكهم فيما يتعلق بالاهداف الحقيقية للحكومة الاسرائيلية (جريدة النهار اللبنانية ١٠/٤/٧٥) .

ردود الفعل لفشل كيسنجر

تحت عنوان ساحر وشامت بسياسة وزير الخارجية الامريكية ، خصصت صحيفة الشعب افتتاحيتها الرئيسية والمعنونة : « وانقلب السحر على الساحر » ، كتعليق على فشل سياسة الخطوة فخطوة التي انتهجها الدكتور كيسنجر لتسوية الصراع العربي — الاسرائيلي . فقالت : ماتت سياسة الخطوة خطوة ووصل هنري كيسنجر الى نهاية الطريق المسدود وكان عليه ان يحمل عصاه ويرحل وهو يلحق جراحه بعد فشله في تحقيق هدفه في « تركيع » الامة العربية . ثم طرحت الصحيفة تساؤلا : ثم ماذا بعد ؟ واجابت ، « هل يعني فشل كيسنجر ورحيله عن المنطة ، ان القوى المعادية قد اغلقت خرائطها واستسلمت ؟ وهل كانت اسرائيل او الولايات المتحدة تنق مكتوفة الايدي طوال الفترة بانتظار الاستسلام العربي ، دون ان تضع في اعتبارها ارادة الامة العربية وتصميمها على الوصول الى حقوقها كاملة ؟ » . واضافت

ياخذ بيده صلاحيات ادارية في مجالات مدنية موجودة الان بيد الحكم العسكري ، فهو اكثر تعقيدا من ناحية التنفيذ . والشرط لاقامة هذا الاطار هو مبادرة من جانب « الزعامة المحلية » التي معظمها لا يميل الى ذلك في هذه المرحلة . وكما ان اقامة جهاز كهذا سيصطدم بمعارضة شديدة من جانب م . ت . ف وعناصر اخرى في العالم العربي » .

وقد لاحظ احد الاشخاص الذين تحدث معهم بيرس — كما قالت هارتس — بان مبادرة الوزير الاسرائيلي قد جاءت متأخرة ، وان في اسرائيل من يقول بهذا الرأي ايضا .

وكانت « الزعامة المحلية » قد طلبت في الماضي — رؤساء البلديات — موافقة الحكم العسكري على عقد اجتماعات يشترك فيها ممثلون من جميع مدن الضفة الغربية . ولكن ووفق على ذلك مرة او مرتين فقط . اما الان ، فان وزير الدفاع الاسرائيلي يطرح اقتراحات لتعيين سكان محليين في وظائف عالية وكبيرة في الحكم العسكري ويدرس امكانية اقامة اطار عام فوق مستوى البلديات .

ووصفت الآراء التي اعرب عنها الاشخاص الذين تحدثت معهم بيرس ، بانها تعبر عن الآراء الحالية السائدة بين الزعامة التقليدية في الضفة والقطاع ، وان معظمهم يخشون من اتخاذ مبادرة مستقلة . وانهم حتى ولو وافقوا على اخذ صلاحيات ادارة ذاتية ، فانهم سيصطدمون بصعوبات كثيرة ، داخلية وخارجية ، في تنفيذ الخطة . وقالت الصحيفة ايضا ، يبدو ان وزير الدفاع الاسرائيلي في هذه المرحلة سيضطر الى العمل بصورة ضعيفة بين وزراء الحكومة الاسرائيلية وبين « زعماء » الضفة والقطاع ، قبل ان يستطيع البدء في تنفيذ الخطة . (الشعب ٧/٣/٧٥) .

وفي وقت لاحق ، نقلت وكالات الأنباء عن صحيفة يديعوت ارونوت الاسرائيلية ان سيمعون بيرس سيقدّم قريبا مشروعا لاقامة ادارة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة الى الحكومة لتوافق عليه . واوضحت الصحيفة النقاط الرئيسية في هذا المشروع فقالت : يقضي المشروع بمنح سلطة متزايدة لرؤساء البلديات مع الحد من تدخل الحكم العسكري في الحياة المدنية الى ادنى درجة . وسيكون رؤساء البلديات مسؤولين عن مدتهم وعن